رعايتها الا ابتغاء رضوان الله ولذلك اعتقدوا فاتينا الذين امنوا منهم اجرهم وكثير منهم
اي من هولاء الذين شرعوا فيهم هذه العبادة فاسقون اي خارجون عن الانقياد اليها والقيام
بحقها ومن لم ينقد اليها لم ينقد اليه مسرعة بما رضيه لكن الامر يقتضي الانقياد وبيانه
ان المكلف اما منقاد بالموافقة واما مخالف فالموافق المطيع لا كلام فيه لبيانه واما
المخالفة فانه يطلب بخالفته الحاكم عليه من الله احد امرين اما التجاوز والعفو واما
الاخذ على ذلك ولا بد من احدهما فان الامر حق في نفسه فعلى كل حال قد صح انقياد الحق
الى عبده لافعاله وما هو عليه من الحال فالحال هي المؤثر فمن هنا كان الدين جزاء اي
معاوضة بما يسر وبما لا يسر فبما يسر رضي الله عنهم ورضوا عنه هذا جزا ومن يظلم
منكم نذقه عذابا كبيرا هذا جزا بما لا يسر ونتجاوز عن سياتهم هذا جزا فصح ان الدين
هو الجزا وكما ان الدين هو الاسلام والاسلام عين الانقياد فقد انقاد الى ما يسر
والى ما لا يسر وهو الجزا هذا لسان الظاهر في هذا الباب واما سره وباطنه فانه
تجلى في مراة وجود الحق فلا يعود على الممكنات من الحق الا ما تعطيه ذواتهم في
احوالها فان لهم في كل حال صورة فتختلف صورهم لاختلاف احوالهم فيختلف
التجلي لاختلاف الحال فيقع الاثر في العبد بحسب ما يكون فما اعطاه الخير سواه
واما اعطاه ضد الخير غيره بل هو منعم ذاته ومعذبها فلا يذمن الا نفسه ولا يحمدن
الا نفسه فلله الحجة البالغة في علمه بهم اذ العلم يتبع المعلوم ثم السر الذي فوق
هذا في مثل هذه المسلة ان الممكنات على اصلها من العدم وليس وجود الا وجود
الحق بصور احوال ما هي عليه الممكنات في انفسها واعيانها فقد علمت من يلتذ ويتالم
وما يعقب كل حال من الاحوال وبه سمي عقوبة وعقابا وهو سائغ في الخير والشر
غير ان العرف سماه في الخير ثوابا وفي الشر عقابا وبهذا سمي او شرح الدين بالعادة
لانه عاد عليه ما يقتضيه ويطلبه حاله فالدين العادة قال الشاعر كدينك
من ام الحويرث قبلها اي عادتك ومعقول العادة ان يعود الامر بعينه الى حاله
وهذا ليس ثم فان العادة تكرار لكن العادة حقيقة معقولة والتشابه في الصور
موجود فنحن نعلم ان زيدا عين عمرو في الانسانية وما عادت الانسانية اذ لو عادت
تكثرت وهي حقيقة واحدة والواحد لا يتكثر في نفسه ونعلم ان زيدا ليس عين

عمرو

عمرو في الشخصية فشخص زيد ليس شخص عمرو مع تحقيق وجود الشخصية بما هي
شخصية في الاثنين فنقول في الحس عادة لهذا الشبه ونقول في الحكم الصحيح لم
تعد فما ثم عادة بوجه وثم عادة بوجه كما ان ثم جزا بوجه وما ثم جزا بوجه فان
الجزا ايضا حال في الممكن من احوال الممكن وهذه مسلة اغفلها علماء هذا الشان اي
اغفلوا ايضاحها على ما ينبغي لا انهم جهلوها فانها من سر القدر المتحكم في الخلائق
واعلم انه كما يقال في الطبيب انه خادم الطبيعة كذلك يقال في الرسل والورثة
انهم خدام الامر الالهي في العموم وهم في نفس الامر خادموا احوال الممكنات وخدمتهم
من جملة احوالهم التي عليها في حال ثبوت اعيانهم فانظر ما اعجب هذا الا ان الخادم
المطلوب هنا انما هو واقف عند مرسوم مخدومه اما بالحال او بالقول فان الطبيب
انما يصح ان يقال فيه خادم الطبيعة لو مشى بحكم المساعدة لها فان الطبيعة قد
اعطت في جسم المريض مزاجا خاصا به يسمى مريضا فلو ساعدها الطبيب خدمة لزاد
في كمية المرض بها ايضا وانما يردعها طلبا للصحة والصحة من الطبيعة ايضا بانشاء
مزاج اخر يخالف هذا المزاج فاذا ليس الطبيب بخادم الطبيعة يعني في جميع الاحوال
مطلقا وانما هو خادم لها من حيث انه لا يصلح جسم المريض ولا يغير ذلك المزاج الا
بالطبيعة ايضا ففي حقها يسعى من وجه خاص غير عام لان العموم لا يصح في هذه
المسلة فالطبيب خادم لا خادم اعني للطبيعة كذلك الرسل والورثة في خدمة الحق
والحق على وجهين في الحكم في احوال المكلفين فيجري الامر من العبد بحسب ما تقتضيه
ارادة الحق ويتعلق علم الحق به على حسب ما اعطاه المعلوم من ذاته فما ظهر الا
بصورته فالرسول والوارث خادم الامر الالهي بالارادة لا خادم الارادة وهو
يرد عليه به طلبا لسعادة المكلف فلو خدم الارادة الالهية ما نصح وما نصح
الا بها اعني بالارادة فالرسول والوارث طبيب اخروي للنفوس منقاد لامر الله
حين امره فينظر في امره تعالى وينظر في ارادته فيراه قد امره بما يخالف ارادته ولا يكون
الا ما يريد ولهذا كان الامر فاراد الامر فوقع وما اراد وقوع ما امر به بالمامور فلم يقع
من المامور فسمي مخالفة ومعصية فالرسول مبلغ ولهذا قال شيبتني هود واخواتها
لما تحوي عليه من قوله فاستقم كما امرت فشيبته كما امرت فانه لا يدري هل امر بما

Copyright © King Saud University